جميعها واما اذا اريد بالمبحوث عنه اضافة كما في الفقه الباحث عن وجوب فعل
المكلف وحرمته وغير ذلك او كان اضافة لكن لا دخل للاحوال الناشية عن احد المضافين
والمبحوث عنه كما في المنطق الباحث عن ايصال تصورا وتصديق ولا دخل لاحوال
التصور والتصديق الموصل اليه في ذلك على ما قرره المصنف فيما سبق فالموضوع
لا يكون الا واحدا لان اختلاف الموضوع يوجب اختلاف المسائل الموجب لاختلاف
العلم ضرورة ان العلم انما يختلف باختلاف المعلومات وهي المسائل وفيه
نظر لانه ان اريد باختلاف المسائل مجرد تكثرها فلا نسلم انه يوجب اختلاف
العلم وظاهر ان مسائل العلم الواحد كثيرة البتة وان اريد عدم تناسبها فلا
نسلم ان مجرد تكثر الموضوعات يوجب ذلك وانما يلزم لو لم يكن الموضوعات
الكثيرة متناسبة والقوم صرحوا بان الاشياء الكثيرة انما تكون موضوعا لعلم
واحد بشرط تناسبها ووجه التناسب اشتراكها في ذاتي كالخط والسطح
والجسم التعليمي للهندسة فانها تشارك في جنسها وهو المقدار اعني
الكم المتصل القار الذات او في عرضي كبدن الانسان والاغذية
والادوية والاركان والامزجة وغير ذلك اذا جعلت موضوعات
الطب فانها تشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك
العلم فعلم انهم لم يهملوا رعاية معنى يوجب الوحدة وان ليس لاحد ان
يصطلح على ان الفقه والهندسة علم واحد موضوعه فعل المكلف
والمقدار ثم انه فيما اورد من المثالين مناقض نفسه لان موضوع الاصول
اشياء كثيرة اذ محمولات مسائله ليست اعراضا ذاتية لمفهوم الدليل بل
للكتاب والسنة والاجماع والقياس على الانفراد والتشارك بين اثنين
او اكثر وكذا التصور والتصديق للمنطق **قوله** ومنها انه قد ذكر الحيثية

المبحث الثاني في تحقيق الحيثية المذكورة في الموضوع حيث يقال موضوع هذا
العلم هو كذا الشيء من حيث كذا ولفظ حيث موضوع للمكان استعير
لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود اي من هذه
الجهة وبهذا الاعتبار فالحيثية المذكورة في الموضوع قد لا تكون من الاعراض

المبحوث

المبحوث عنها في العلم كقولهم موضوع العلم الالهي الباحث عن احوال الموجودات
المجردة هو الموجود من حيث انه موجود بمعنى انه يبحث عن العوارض التي تلحق
الموجود من حيث انه موجود لا من حيث انه جوهر او عرض جسم او مجرد وذلك
كالعلية والمعلولية والوجوب والامكان والقدم والحدوث ونحو ذلك
ولا يبحث فيه عن حيثية الوجود اذ لا معنى لاثباتها للموجود وقد تكون من
الاعراض المبحوث عنها في العلم كقولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث
يصح ويمرض وموضوع الطبعي الجسم من حيث يتحرك ويسكن والصحة والمرض من
الاعراض المبحوث عنها في الطب وكذا الحركة والسكون في الطبعي وذهب المصنف
الى ان الحيثية في القسم الاول جزء من الموضوع وفي الثاني بيان للاعراض الذاتية
المبحوث عنها في العلم اذ لو كانت جزءا من الموضوع كما في القسم الاول لما صح ان
يبحث عنها في العلم ويجعل من محمولات مسائله اذ لا يبحث في العلم عن اجزاء الموضوع
بل عن اعراضها الذاتية ولقائل ان يقول لا نسلم انها في الاول جزء من الموضوع بل قيد
لموضوعيته بمعنى ان البحث يكون عن الاعراض التي تلحقه من تلك الحيثية وبذلك
الاعتبار وعلى هذا لو جعلنا الحيثية في القسم الثاني ايضا قيدا للموضوع على ما هو
ظاهر كلام القوم لا بيانا للاعراض الذاتية على ما ذهب اليه المصنف لم يكن البحث
عنها في العلم بحثا عن اجزاء الموضوع ولم يلزمنا ما لزم المصنف من تشارك العلمين
في موضوع واحد بالذات والاعتبار نعم يرد الاشكال المشهور وهو انه يجب
ان لا تكون الحيثية من الاعراض المبحوث عنها في العلم ضرورة انها ليست مما يعرض
للموضوع من جهة نفسها والا لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان ما به تعرض
الشيء للشيء لا بد وان يتقدم على العارض مثلا ليس الصحة والمرض مما تعرض لبدن
الانسان من حيث يصح ويمرض ولا الحركة والسكون مما يعرض الجسم من حيث
يتحرك ويسكن والمشهور في جوابه ان المراد من حيث امكان الصحة والمرض او الحركة
والسكون والاستعداد لذلك وهذا ليس من الاعراض المبحوث عنها في العلم
والتحقيق ان الموضوع لما كان عبارة عن المبحوث في العلم عن اعراضه الذاتية
قيد بالحيثية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحيثية وبالنظر اليها

Copyright King Saud University